

كوبول عدده أحد أولويات المنظمة

ترحيب بتشكيل لجنة من قبل الأمم المتحدة لمتابعة قانون النفط والغاز

□ بغداد / احمد عبدربه

الكهرباء تحمل النفط مسؤولية فقدان 900 ميغاواط من الطاقة

□ بغداد / المدى

حملت وزارة الكهرباء وزارة النفط مسؤولية فقدان أكثر من ٩٠٠ ميغاواط من الطاقة بسبب تكثيفها بتجهيز المحطات الكهربائية بالوقود، مبينة أنها بحاجة لثمانية ملايين لتر يومياً من مادة الكاز اوائل، إضافة إلى كميات من الغاز الطبيعي والنفط.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة مصعب المدرس لـ "السومرية نيوز"، إن وزارة النفط تعهدت بتزويد المحطات الكهربائية بالوقود اللازم لتشغيلها سوء من خلال إنتاجها أو عن طريق الاستيراد بعد أن ألغت وزارة الكهرباء كافة عقودها الاستيرادية من الوقود بالاتفاق معها، محملاً النفط "مسؤولية فقدان أكثر من ٩٠٠ ميغاواط من الطاقة بسبب تكثيفها بتجهيز المحطات بالوقود".

وأضاف المدرس أن "وزارة الكهرباء كانت تستورد ما يقرب من نحو أربعة ملايين لتر يومياً من الوقود من إيران والكويت، فيما تقوم النفط بتزويد المحطات الكهربائية بأربعة ملايين لتر أخرى يومياً، مشيراً إلى أن "وزارة النفط لم تستطع أن تزود تلك المحطات بأكثر من ٨٠٪ من الوقود".

وأكمل المدرس أن "الوزارة استطاعت خلال الأسبوع الماضي الوصول بانتاجها من الطاقة الكهربائية إلى ثمانية ألاف و٨٥٠ ميغاواط"، لافتاً إلى أن "شح الوقود وانخفاض ضغط الغاز، فضلاً عن توقيف الخط الاستراتيجي المغذي لمناطق الوسط والشمال والفترات الأوسط أدى بدوره إلى توقيف وحدات محطات الموصى والتاجي والمسيب الغازية، والذي أدى إلى فقدان ٧٠٠ ميغاواط، الأمر الذي أدى إلى انخفاض إنتاج الطاقة الوسط والجنوب، وهو ثمانية ألاف ميغاواط".

وتتابع المدرس أن "وزارة الكهرباء تحتاج إلى ثمانية ملايين لتر يومياً من الكاز اوائل، إضافة إلى كميات من الغاز الطبيعي والنفط التقليدي"، متمنياً أن "انخفاض ضغط الغاز في الأنابيب المزودة للمحطات الكهربائية وتوقف تصدير النفط الخام يؤدي إلى توقيف عدد من الوحدات التوليدية".

وأشار المدرس إلى أن "وزارة الكهرباء لديها ٢٠٠٣ مشروع

واعتبر الممثل الخاص للأمم المتحدة في العراق مارتن كوبول أن إقرار البرلمان العراقي قانوناً حول التنقيب عن النفط والغاز يشكل إحدى أولويات المنظمة الدولية التي شكلت فريقاً لمتابعة هذا

الملف. وقال: نريد أن نبدأ بنقاش حول تقاسم العائدات ثم الانتقال إلى قانون النفط والغاز، هذا القانون يشكل نقطة انطلاق مهمة للتصدي لمشاكل رئيسية مثل العلاقة بين العرب والكرد وقضية الفيدرالية. يمكنني القول أنه المفتاح.

هذا الأمر سيتيح توافق قائمة معالجة هذه المشاكل. وأضاف: سنقوم بعد عيد القطر معاشرة بتشكيل فريق لمتابعة إقرار قانون النفط والغاز لما لهذا القانون من أهمية على الاقتصاد العراقي ومجمل الحياة في العراق، لأن الجزء الأكبر من موازنة العراق يعتمد على قطاع النفط.

وشدد كوبول على ضرورة حصول توافق بين الكتل السياسية في عملية تقاسم الثروة النفطية، من أجل الإسهام في إنشاء الاقتصاد العراقي.

ويرى دبلوماسيون ومحللون ان الخلاف بين اقليم كردستان في شمال العراق والحكومة المركزية بأربيل يهدد حول مدينة كركوك وتقاسم السلطات والعائدات النفطية يشكل احد اكبر الاختلاف على استقرار البلاد على المدى البعيد.

وأقر مجلس الوزراء العراقي مشروع قانون النفط والغاز في عام ٢٠٠٧ لكنه

واجه اعتراضاً كريباً، يرى مراقبون انه

يمثل خلافات بين اربيل وبغداد بشأن

اقتسام إيرادات النفط والغاز وإيجاد

بعض الحقوق في شمال العراق وأقليم

كردستان.

وسيحدد القانون الطرف الذي يسيطر

على احتياطيات النفط العراقية الضخمة

وهي رابع اكبر احتياطيات في العالم

ويهدف كذلك إلى جذب المستثمرين

الاجانب.



اللبيك نفطية.. ارشيف

للتصويت عليه، ولكن خرج الاجتماع دون موافقة اللجنتين على تقديم إحدى المسودات القانون لرفعه إلى رئاسة مجلس النواب للتصويت عليه.

وقال قاسم: نفَّتَ تباين في الآراء واختلف

في الرؤى لدى الكتلتين السياسيتين فيما يخص

الاتفاق على تقديم أحد مسودات قانون

النفط والغاز مجلس النواب، للتصويت

عليه، وسرد هذا التباين والاختلاف إلى

الدستور، موضحاً أن مشكلة الخلاف

تكمِّن بتفصيل الدستور مابين الحكومة

المركزية والإقليم.

وأضاف: تم عقد اجتماع موسع مابين

اللجان الطلاق والنفط والقانونية

البنائين المهمة التي تحدد مصير الشعب

البنائيين بأمر من رئاسة مجلس النواب

لاتفاق حول تقديم قانون النفط والغاز

لمبادرة الأمم المتحدة بتشكيل لجنة

لمتابعة قانون النفط والغاز لأنه سيضغط

على الكتلتين للاتفاق على إحدى

مسودات القانون سوف يحل الخلاف

الخاص بين المركز والإقليم بشأن إداره

الثروة النفطية. وقال الجواهري لـ

(المدى) إن الأمانة العامة للأمم المتحدة

ناقشت مع بعض المسؤولين مسألة

الخلاف الحاصل بغية الوصول إلى

وجهات نظر مشابهة من خلال تفسير

الاحتراز السياسي الذي يلهم الساحة

العراقية.

وأضاف: تم عقد اجتماع موسع مابين

اللجان الطلاق والنفط والقانونية

البنائين المهمة التي تحدد مصير الشعب

البنائيين بأمر من رئاسة مجلس النواب

لاتفاق حول تقديم قانون النفط والغاز

لمبادرة الأمم المتحدة بتشكيل لجنة

لمتابعة قانون النفط والغاز، مشيراً إلى

أن إقرار القانون سوف يحل الخلاف

الخاص بين المركز والإقليم بشأن إداره

الثروة النفطية.

وقال الجواهري لـ

(المدى) إن الأمانة العامة للأمم المتحدة

ناقشت مع بعض المسؤولين مسألة

الخلاف الحاصل بغية الوصول إلى

وجهات نظر مشابهة من خلال تفسير

الاحتراز السياسي الذي يلهم الساحة

العراقية.

وأضاف: تم عقد اجتماع موسع مابين

اللجان الطلاق والنفط والقانونية

البنائين المهمة التي تحدد مصير الشعب

البنائيين بأمر من رئاسة مجلس النواب

لاتفاق حول تقديم قانون النفط والغاز

لمبادرة الأمم المتحدة بتشكيل لجنة

لمتابعة قانون النفط والغاز، مشيراً إلى

أن إقرار القانون سوف يحل الخلاف

الخاص بين المركز والإقليم بشأن إداره

الثروة النفطية.

وقال الجواهري لـ

(المدى) إن الأمانة العامة للأمم المتحدة

ناقشت مع بعض المسؤولين مسألة

الخلاف الحاصل بغية الوصول إلى

وجهات نظر مشابهة من خلال تفسير

الاحتراز السياسي الذي يلهم الساحة

العراقية.

وأضاف: تم عقد اجتماع موسع مابين

اللجان الطلاق والنفط والقانونية

البنائين المهمة التي تحدد مصير الشعب

البنائيين بأمر من رئاسة مجلس النواب

لاتفاق حول تقديم قانون النفط والغاز

لمبادرة الأمم المتحدة بتشكيل لجنة

لمتابعة قانون النفط والغاز، مشيراً إلى

أن إقرار القانون سوف يحل الخلاف

الخاص بين المركز والإقليم بشأن إداره

الثروة النفطية.

وقال الجواهري لـ

(المدى) إن الأمانة العامة للأمم المتحدة

ناقشت مع بعض المسؤولين مسألة

الخلاف الحاصل بغية الوصول إلى

وجهات نظر مشابهة من خلال تفسير

الاحتراز السياسي الذي يلهم الساحة

العراقية.

وأضاف: تم عقد اجتماع موسع مابين

اللجان الطلاق والنفط والقانونية

البنائين المهمة التي تحدد مصير الشعب

البنائيين بأمر من رئاسة مجلس النواب

لاتفاق حول تقديم قانون النفط والغاز

لمبادرة الأمم المتحدة بتشكيل لجنة

لمتابعة قانون النفط والغاز، مشيراً إلى

أن إقرار القانون سوف يحل الخلاف

الخاص بين المركز والإقليم بشأن إداره

الثروة النفطية.

وقال الجواهري لـ

(المدى) إن الأمانة العامة للأمم المتحدة

ناقشت مع بعض المسؤولين مسألة

الخلاف الحاصل بغية الوصول إلى

وجهات نظر مشابهة من خلال تفسير

الاحتراز السياسي الذي يلهم الساحة

العراقية.

وأضاف: تم عقد اجتماع موسع مابين

اللجان الطلاق والنفط والقانونية

البنائين المهمة التي تحدد مصير الشعب

البنائيين بأمر من رئاسة مجلس النواب

لاتفاق حول تقديم قانون النفط والغاز

لمبادرة الأمم المتحدة بتشكيل لجنة

لمتابعة قانون النفط والغاز، مشيراً إلى

أن إقرار القانون سوف يحل الخلاف

الخاص بين المركز والإقليم بشأن إداره

الثروة النفطية.

وقال الجواهري لـ

(المدى) إن الأمانة العامة للأمم المتحدة

ناقشت مع بعض المسؤولين مسألة

الخلاف الحاصل بغية الوصول إلى

وجهات نظر مشابهة من خلال تفسير

الاحتراز السياسي الذي يلهم الساحة

العراقية.

وأضاف: تم عقد اجتماع موسع مابين

اللجان الطلاق والنفط والقانونية

البنائين المهمة التي تحدد مصير الشعب

البنائيين بأمر من رئاسة مجلس النواب

لاتفاق حول تقديم قانون النفط والغاز

لمبادرة الأمم المتحدة بتشكيل لجنة

لمتابعة قانون النفط والغاز، مشيراً إلى

أن إقرار القانون سوف يحل الخلاف

الخاص بين المركز والإقليم بشأن إداره

الثروة النفطية.